



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

يونيو | 2026

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

www.centralbank.ae

ملاحظة: تاريخ المعلومات الواردة في هذا التقرير هو 12 مايو 2026

جدول المحتويات

3	موجز تنفيذي
---	-------------

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية

5	1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7	2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

11	1-2 النمو الاقتصادي
14	2-2 تحليل القطاع العقاري
15	3-2 التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
16	4-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19	2-3 التطورات المصرفية
20	3-3 تطورات قطاع التأمين
21	4-3 التطورات المالية

موجز تنفيذي

واصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2025 مرونته رغم التطورات الإقليمية وتقلبات أسواق الطاقة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 6.2%، مدفوعاً بارتفاع بنسبة 6.8% في القطاعات غير النفطية، ولا سيما قطاعات الإنشاءات والخدمات المالية والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي بنسبة 4.3%. وقد أدت التطورات الخارجية إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية لعام 2026. ومع ذلك، يُتوقع أن يواصل الاقتصاد نموه، مدعوماً بمصداقات الحماية المالية والاحتياطات الخارجية القوية، إلى جانب الإجراءات وتدابير السياسات المهمة، بما في ذلك حزمة الدعم المالي التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وحزمة دعم الأعمال في دبي بقيمة 2.5 مليار درهم، وموازنة تشهد توسعاً تركّز على مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى تدابير دعم احترازية محتملة لقطاعات محددة وغيرها. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 نحو 1.7%، بما يعكس اعتدالاً مؤقتاً في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. ويُتوقع أيضاً أن تُسهم الاستثمارات الحكومية القوية ومشاريع التنويع الاقتصادي المستمرة في تعويض جزء من هذا الاعتدال المؤقت في التجارة ونشاط السياحة وتوجهات القطاع الخاص. أما بالنسبة لعام 2027، فمن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى 9.8%، مدعوماً بشكل رئيسي بالافتراضات المتعلقة بعودة إنتاج القطاع النفطي إلى مستوياته الطبيعية وزيادته، إلى جانب استمرار النمو القوي في القطاعات غير النفطية.

وتبلغ توقعات مصرف الإمارات المركزي لمعدل التضخم في عام 2026 نحو 2.3%، بما يعكس الظروف المتعلقة بالعرض المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية الإقليمية وتأثيرها على أسعار الطاقة والشحن والمواد الغذائية. ومن المتوقع أن يظل التضخم في دولة الإمارات عند مستويات معتدلة وأقل من المتوسطات العالمية، مدعوماً بتطورات تكاليف السكن واستمرار الحكومة في تنظيم أسعار المواد الغذائية الأساسية. أما بالنسبة لعام 2027، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 1.9%، حيث يُرجح أن يُسهم تحسن الظروف المتعلقة بالعرض وانخفاض أسعار الطاقة في تحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب المحلي، مع استمرار الإجراءات الحكومية الداعمة لاستقرار الأسعار.

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي توسعاً بنسبة 3.1% في عام 2026، وهو ما يُمثل تعديلاً نحو الانخفاض بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنةً بتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يناير، فيما تظل المخاطر المتعلقة بالتوقعات المستقبلية مرتفعة، وتشمل استمرار التطورات الجيوسياسية، واضطرابات إنتاج الطاقة، واحتمال إعادة تقييم التوقعات المتعلقة بمكاسب الإنتاجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، وحالات عدم اليقين بشأن التجارة، إضافة إلى نقاط الضعف المالية التي تواجه الاقتصادات الكبرى. وقد يؤدي استمرار الاضطرابات لفترة أطول إلى خفض النمو العالمي بما يتراوح بين 0.8 و1.3 نقطة مئوية خلال عام 2026، وذلك حسب شدة التطورات ومدتها. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يشهد النمو انخفاضاً إلى 1.8% في عام 2026. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 2.3% في عام 2026، مدعومة بالتحفيز المالي والتأثيرات المتراكمة من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى 2.1% في عام 2027. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.9% في عام 2026، منخفضاً من نسبة 4.4% في عام 2025، مع استمرار التباين في الأداء الاقتصادي بين مختلف المناطق.

وبعد ثلاثة أعوام من تراجع ضغوط الأسعار عالمياً، يُتوقع صندوق النقد الدولي حالياً أن يرتفع معدل التضخم العالمي الكلي إلى 4.4% في عام 2026، بارتفاع قدره 0.6 نقطة مئوية مقارنةً بالتوقعات السابقة. ويُعزى هذا التعديل الملحوظ باتجاه الارتفاع إلى التطورات في منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. كما أن المخاطر لا تزال متجهة بقوة نحو الارتفاع، إذ أنه من المحتمل أن يتسارع التضخم إلى 5.4% تقريباً في عام 2026 في ظل سيناريو "غير موات"، ومن المرجح أن يعكس التضخم في ظل هذا السيناريو استمرار ارتفاع أسعار الطاقة لفترة أطول. وقد بدأت تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة بالظهور فعلياً في البيانات الاقتصادية، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي في الولايات المتحدة لشهر إبريل ارتفاعاً مفاجئاً بلغ 3.8% على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى له منذ شهر مايو 2023، في حين ارتفع التضخم الأساسي أيضاً. وعلى الرغم من أن جزءاً من ارتفاع التضخم الأساسي يعود إلى عوامل استثنائية خاصة، فمن المرجح أن يظل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قلقاً بشأن انتقال تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن ارتفاع توقعات التضخم. وفي ظل ارتفاع مخاطر التضخم وارتفاع حالات عدم اليقين، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 3.50% - 3.75%.

وتماشياً مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس عند 3.65% خلال الربع الأول من عام 2026 وحتى شهر إبريل. واتبعت أسعار الفائدة في السوق سعر الأساس على نطاق واسع، حيث بلغ متوسط الإقراض بالدرهم ليلة واحدة "دنيا" مستوى أعلى بنحو 5 نقاط أساس من سعر الأساس خلال الفترة.

وسجل القطاع المصرفي في دولة الإمارات نمواً قوياً، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 17.7% على أساس سنوي ليصل إلى 5.56 تريليون درهم بنهاية الربع الأول من عام 2026، كما شهدت محفظة القروض توسعاً بنسبة 20.3% على أساس سنوي، في حين حققت الودائع نمواً بنسبة 17.4% خلال الفترة نفسها. وحافظت البنوك على مراكز قوية لرأس المال، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 16.8% في الربع الأول من عام 2026، إلى جانب تحسن جودة الأصول، كما يتضح من نسبة صافي القروض المتعثرة الصافية البالغة 1.5%. وواصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة، وعدد وثائق التأمين على أساس سنوي بنسبتي 15.1% و9.5% على التوالي، خلال الربع الأول من عام 2026. كما زادت المخصصات الفنية وإجمالي حقوق الملكية بنسبة 7.9% وبنسبة 15.8% على التوالي خلال الفترة ذاتها. كما حققت أسواق رأس المال مكاسب قوية في نهاية الربع الأول من عام 2026، حيث ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 6.6% على أساس سنوي، فيما سجل المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 1.6% على أساس سنوي.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى نسبة 3.1% في عام 2026 قبل أن تبلغ نسبته 3.2% في عام 2027

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بثبات، بينما يُتوقع أن تنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبتي 3.9% و4.2% في عامي 2026 و2027 على التوالي

من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 1.4% في عام 2026 و6.1% في عام 2027

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1% في عام 2026، وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2026. ويمثل ذلك انخفاضاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة، مما يعكس تأثير التطورات الإقليمية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما من خلال ارتفاع أسعار الطاقة، والاضطرابات في التجارة والطرق البحرية. أما توقعات النمو لعام 2027، فقد ظلت دون تغيير عند نسبة 3.2%.

ولا تزال المخاطر التي تحيط بالتوقعات العالمية مرتفعة، حيث أصبحت التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أحد الجوانب الرئيسية التي يجب متابعتها، إذ يظل حجم ومدة أي اضطرابات محتملة في إنتاج الطاقة وحركة التجارة البحرية من الاعتبارات الرئيسية التي يجب أخذها في الحسبان. وفي ظل سيناريو غير مواتٍ يُمثل في ارتفاع أكبر ومستمر في أسعار الطاقة، فقد يتباطأ النمو العالمي إلى 2.5% في عام 2026، وأن يشهد مزيداً من الانخفاض إلى نحو 2.0% فقط في حال حدوث سيناريو أكثر حدة. وتشمل المخاطر الأخرى: احتمال إعادة تقييم المكاسب الإنتاجية من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمزيد من الاضطرابات في أطر سياسات التجارة العالمية، وحالات ضعف مالية في الاقتصادات الكبرى. في المقابل، قد يوفر تحقيق مكاسب الإنتاجية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بوتيرة أسرع من المتوقع، والتقدم المحرز في المفاوضات التجارية، تعويضات مهمة.

الاقتصادات المتقدمة

عقب نمو بنسبة 1.9% في عام 2025، من المتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة توسعاً بنسبة 1.8% في عام 2026 وبنسبة 1.7% في عام 2027. ويُتوقع أن يكون التأثير الكلي للصراع في منطقة الشرق الأوسط على الاقتصادات المتقدمة محدوداً نسبياً، حيث يُخفّض النمو بمقدار 0.2 نقطة مئوية في عام 2026 مقارنةً بالتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2025. ومع ذلك، يختلف تأثير هذا الصراع بشكل كبير بين الدول، اعتماداً على صافي وضعها التجاري في مجال الطاقة.

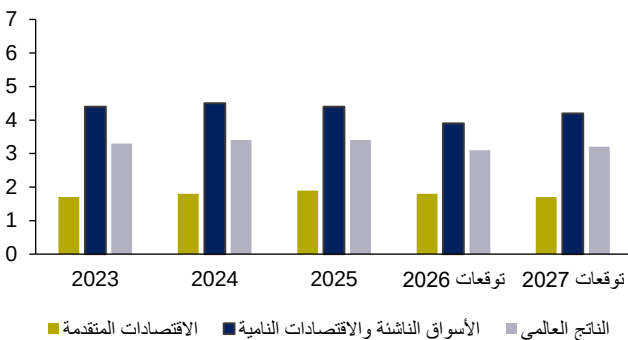
ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 2.3% في عام 2026، مدعوماً بالتحفيز المالي، والتأثيرات المتأخرة لخفض أسعار الفائدة خلال العام الماضي، والتأثيرات المرحّلة الناتجة من تحسّن النشاط الاقتصادي المسجل خلال الربع الأول من عام 2026. ومع ذلك، يُمثل هذا التوقع تعديلاً طفيفاً باتجاه الانخفاض بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر يناير 2026، وذلك على الرغم من الأثر الإيجابي بصفة عامة للتأثير الإيجابي للتبادل التجاري المرتبط بأن الولايات المتحدة هي مصدراً صافياً للطاقة. وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ النمو بشكل طفيف ليبلغ 2.1% في عام 2027.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في منطقة اليورو إلى 1.1% في عام 2026، قبل أن يشهد تعافياً طفيفاً إلى 1.2% في عام 2027. وقد جرى تعديل التوقعات نحو الانخفاض بمقدار 0.2 نقطة مئوية لكلا العامين مقارنة بالتقديرات السابقة، وذلك نتيجة تأثيرات الصراع والتي أضافت مزيداً من الضغوط إلى التأثير المستمر لارتفاع تكاليف الطاقة منذ عام 2022، ولا سيما على الاقتصادات التي تُعد مستورداً صافياً للطاقة.

وفي المملكة المتحدة، يُتوقع أن تبلغ نسبة النمو 0.8% في عام 2026، وهو ما يُمثل تعديلاً ملحوظاً باتجاه الانخفاض بمقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنةً بالتقديرات الواردة في أحدث تقرير للآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة في يناير، مما يعكس تأثيرات الصراع في الشرق الأوسط، إلى جانب مسار أكثر تدرجاً في التيسير النقدي، ومن المتوقع أن يتعافى النمو ليصل إلى 1.3% في عام 2027.

كذلك، من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الياباني من 1.2% في عام 2025 إلى 0.7% في عام 2026، وسط ضعف الطلب الخارجي وارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن تُسهم الإجراءات الحكومية الرامية إلى الحد من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب حزمة التحفيز المالي التي تم الإعلان عنها في أواخر عام 2025، في توفير دعم جزئي. كما يُتوقع أن تبلغ نسبة النمو 0.6% في عام 2027.

الرسم البياني 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2026.

الجدول 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
3.2	3.1	3.4	3.4	3.3	الناتج العالمي
1.7	1.8	1.9	1.8	1.7	الاقتصادات المتقدمة
2.1	2.3	2.1	2.8	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	1.1	1.4	0.9	0.4	منطقة اليورو
1.3	0.8	1.3	1.1	0.3	المملكة المتحدة
0.6	0.7	1.2	-0.2	0.7	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2026.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 3.9% في عام 2026 مقارنةً بنسبة 4.4% في عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن التقديرات الصادرة في يناير. ومن المتوقع أن يشهد النمو تعافياً ليصل إلى 4.2% في عام 2027. كما يُتوقع أن تكون تأثيرات الصراع في منطقة الشرق الأوسط متفاوتة بين الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مما يعكس مستويات القرب الجغرافي، والروابط المالية، وتدفقات التحويلات المالية، والاعتماد على الطاقة. وبصفة عامة، قد يكون تأثير الصراع على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أكبر نسبياً مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، نتيجة الاختلافات في مستويات التعرض للمخاطر، والحيز المتاح للسياسات.

وفي آسيا الناشئة والنامية، يُتوقع أن يتباطأ النمو من نسبة 5.5% في عام 2025 إلى 4.9% في عام 2026، أي أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة، قبل أن يتراجع إلى 4.8% في عام 2027.

وفي الصين، تُمثل توقعات النمو لعام 2026 البالغة 4.4% تعديلاً باتجاه الارتفاع نسبة للتوقعات في شهر أكتوبر 2025، مما يعكس انخفاض معدلات تعريف الرسوم الجمركية الأمريكية الفعلية على السلع الصينية، إلى جانب إجراءات التحفيز المحلية التي عوضت التأثير السلبي للصراع في منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 4.0% في عام 2027 نتيجة للتطورات المعاكسة التي تضغط على الاقتصاد، كبطء تعافي قطاع الإسكان، وتراجع حجم القوى العاملة، وضعف نمو الإنتاجية.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 6.5% في عام 2026، بارتفاع عن التوقعات السابقة. ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى التأثير الإيجابي للداء الأقوى من المتوقع في عام 2025، إضافةً إلى خفض تعرفه الرسوم الجمركية الإضافية الأمريكية على السلع الهندية، وهو ما يفوق التأثير السلبي الناتج عن الصراع في منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يظل النمو مستقرًا عند 6.5% في عام 2027.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن يتباطأ النمو بشكل طفيف إلى 2.3% في عام 2026 من نسبة 2.4% في عام 2025، قبل أن يرتفع إلى 2.7% في عام 2027. كما أن الاقتصادات الأصغر والأقل تنوعاً في المنطقة أكثر عرضة لارتفاع تكاليف الطاقة والنقل المرتبطة بالصراع.

وفي أوروبا الناشئة والنامية، من المتوقع أن يظل النمو مستقرًا عند 2.0% في عام 2026، وهو تعديل باتجاه الانخفاض بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنةً بالتوقعات الصادرة في يناير، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف إلى 2.1% في العام المقبل.

وبالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تم تعديل توقعات النمو في عام 2026، لتعكس الآثار المباشرة وغير المباشرة للتطورات الإقليمية، بما في ذلك ارتفاع حالة عدم اليقين المرتبطة بالطاقة، والاضطرابات المؤقتة في طرق الشحن الإقليمية، وازدياد الحذر في بيئة التجارة والاستثمار العالمية. ويعكس التراجع في التوقعات نهجاً أكثر حذراً في الإنتاج النفطي، وبعض الصعوبات في العمليات اللوجستية في الممرات التجارية الرئيسية، وارتفاع مستوى عدم اليقين الذي يؤثر على تدفقات التجارة والاستثمار. ورغم تباين حجم التأثير بين اقتصادات المنطقة بحسب مدى تعرض البنية التحتية واعتمادها على مسارات التصدير، فإن مصدات الحماية المالية والخارجية القوية، والأصول السيادية الكبيرة، إضافةً إلى تدابير الدعم في السياسات، يُتوقع أن تخفف من التأثيرات على النشاط الاقتصادي. كما أن العودة التدريجية لاستقرار أسواق الطاقة وشبكات النقل من شأنها أن تدعم تحسين النمو بمرور الوقت.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
4.2	3.9	4.4	4.5	4.4	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.0	1.9	2.3	3.4	3.2	البرازيل
4.0	4.4	5.0	5.0	5.4	الصين
6.5	6.5	7.6	7.1	7.2	الهند

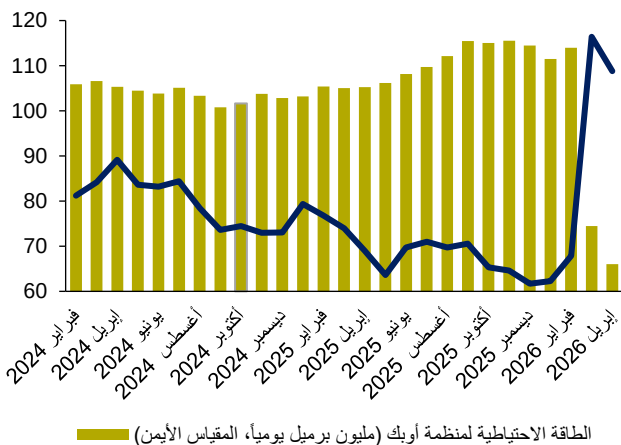
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2026.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
6.1	1.4	4.6	3.3	1.5	دول مجلس التعاون الخليجي
9.8	1.7	6.2	6.6	4.3	الإمارات
4.5	3.1	4.5	2.6	0.5	السعودية
8.6	-8.6	2.8	2.4	1.5	قطر
2.8	-0.6	3.5	-1.5	-1.6	الكويت
3.4	3.5	2.4	1.6	1.4	عمان
4.5	-0.5	3.1	2.9	3.9	البحرين

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2026. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2022 – 2025) والمصرف المركزي (2026 – 2027).
ملاحظة: يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح لمعدلات النمو في الدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. إنتاج النفط وأسعار النفط في منظمة أوبك+



الطاقة الاحتياطية لمنظمة أوبك (مليون برميل يومياً، المقياس الأيمن)

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

تتبع أغلب البنوك المركزية نهجاً حذراً يقوم على الانتظار والترقب، مع المحافظة على أسعار الفائدة دون تغيير

تواجه الاقتصادات المتقدمة ضغوطاً تضخمية متجددة نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة

من المتوقع ارتفاع التضخم العالمي إلى 4.4% في عام 2026، مع تأثيرات متفاوتة بين مختلف الاقتصادات

التضخم العالمي

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل 2026، من المتوقع أن يتوقف مسار تراجع التضخم الكلي العالمي، وأن يتسارع إلى 4.4%. ويمثل ذلك تعديلاً نحو الارتفاع قدره 0.6 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير، ويعود هذا الارتفاع إلى التطورات في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وهذه هي التوقعات المرجعية، والتي تفترض أن التوترات الإقليمية الحالية ستبقى لفترة وجيزة. وإذا تبين أن التطورات الإقليمية سوف تستمر لفترة أطول، فإن هذا السيناريو يفترض ارتفاع التضخم العالمي إلى 5.4% في عام 2026، بينما يتوقع السيناريو الأكثر حدة أن يقترب التضخم من 6.0%. ومن المتوقع أن تختلف تطورات التضخم بين الدول، حيث ستواجه الاقتصادات المستوردة الصافية للنفط ضغوطاً سعرية أكثر استمراراً نحو الارتفاع مقارنة بالاقتصادات المصدرة للطاقة، والتي تستفيد من تحسن شروط التجارة.

الاقتصادات المتقدمة

وفي الولايات المتحدة، تسارع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك بحدّة إلى 3.8% على أساس سنوي في إبريل 2026، كأعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات تقريباً. حيث ارتفعت تكاليف الطاقة بشكل كبير، وارتفعت أسعار البنزين بنسبة 50.0% منذ بداية التوترات الإقليمية. كما ارتفع التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلك بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 2.8% على أساس سنوي، رغم أن هذا الارتفاع كان مدفوعاً جزئياً بعوامل خاصة ومحددة، في حين شهدت أسعار السلع تراجعاً، مما قد يعكس تراجع تأثيرات الرسوم الجمركية. ومع ذلك، فإن احتمالات انتقال آثار ارتفاع تكاليف الطاقة وتجدد الاضطرابات في سلاسل الإمداد تجعل مخاطر التضخم تتجه بشدة نحو الارتفاع. وفي إبريل، أبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند النطاق المستهدف 3.50% - 3.75% للاجتماع الثالث على التوالي، رغم وجود تباين واضح في التصويت.

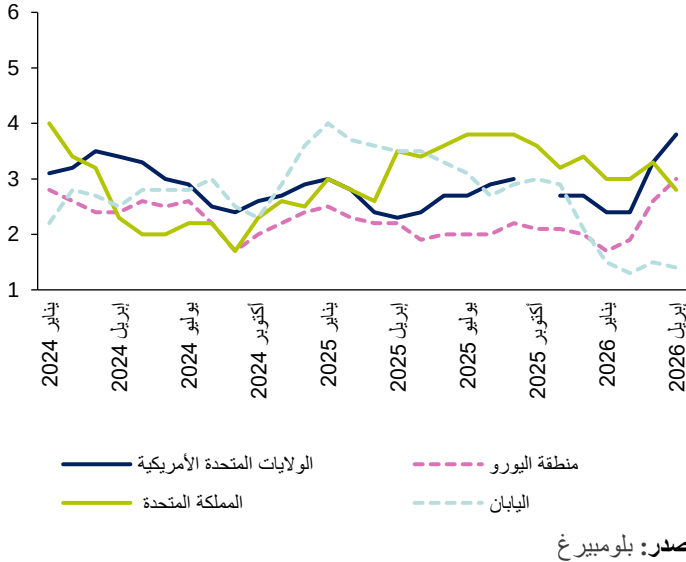
وارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 3.0% على أساس سنوي في إبريل، وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر 2023، نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة. ومع ذلك، استمر احتواء التداعيات على نطاق أوسع لارتفاع أسعار الطاقة حتى الآن، حيث تراجع التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 2.2% على أساس سنوي. وأبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر فائدة تسهيلات الإيداع دون تغيير عند 2.0% في إبريل، مشيراً إلى ارتفاع مخاطر التضخم ومخاطر انخفاض النمو في الوقت نفسه.

وفي المملكة المتحدة، تباطأ مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.8% على أساس سنوي في إبريل، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2025. ويعود ذلك إلى وضع حد أعلى لأسعار الطاقة من قبل الجهة المنظمة لقطاع الطاقة في المملكة المتحدة اعتباراً من 1 إبريل. كما تراجع التضخم الأساسي إلى 2.5% على أساس سنوي، على الرغم من أن هذا الانخفاض جاء مدفوعاً بشكل طفيف بالخدمات، في حين ارتفعت أسعار السلع، مما يعكس استمرار بعض الضغوط على الأسعار الحالية. وحافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة الأساسي الخاص به عند 3.75% في إبريل، مع احتفاظ بعض الأعضاء بإمكانية رفع الفائدة إذا استمر التضخم في الارتفاع.

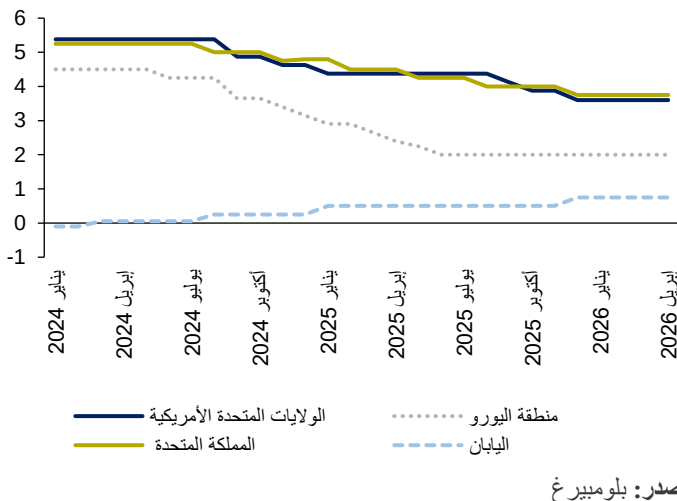
وفي اليابان، تباطأ مؤشر أسعار المستهلك إلى 1.4% على أساس سنوي في إبريل، وذلك نتيجة استمرار تراجع أسعار الأرز، إضافة إلى تأثير إطلاق برنامج الوجبات المدرسية المجانية، والذي ساهم في

تخفيف ضغوط تضخم على المواد الغذائية. كما تباطأ مؤشر أسعار المستهلك الأساسي بشكل ملحوظ إلى 1.9% على أساس سنوي، لينخفض إلى ما دون هدف بنك اليابان البالغ 2.0% للمرة الأولى منذ سبتمبر 2022. وحافظ بنك اليابان على سعر الفائدة دون تغيير عند 0.75% في إبريل، رغم رفع توقعاته لمؤشر أسعار المستهلك الأساسي، مع التأكيد على استمرار وجود مخاطر نحو الارتفاع.

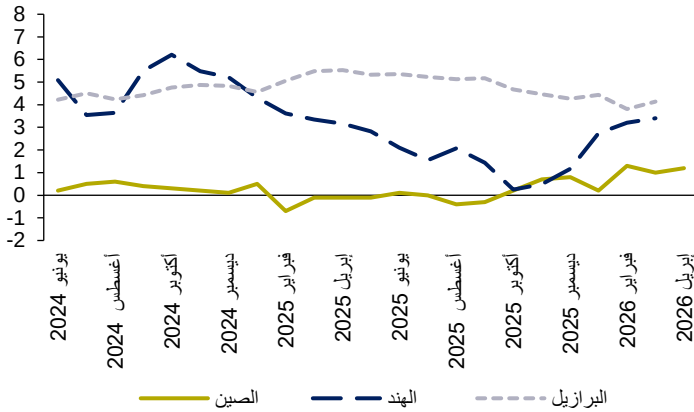
الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)

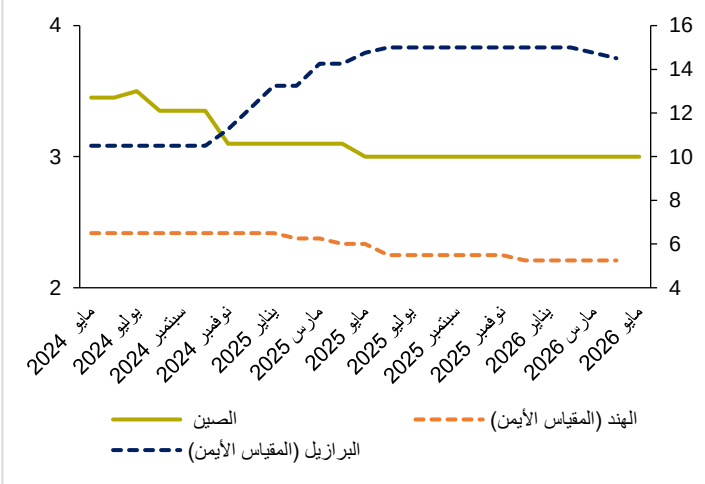


الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



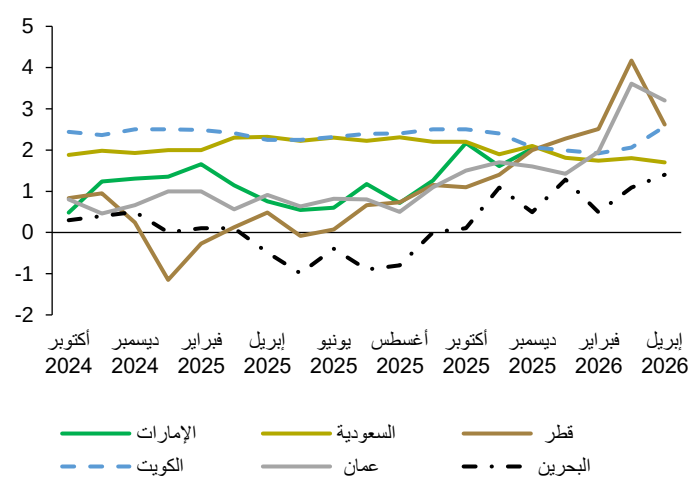
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ.

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفع معدل التضخم في الصين إلى 1.2% على أساس سنوي في إبريل 2026، مما يعكس تزايداً تدريجياً في الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب عوامل مؤقتة، شملت زيادة الإنفاق خلال العطلة الموسمية. وفي الوقت نفسه، حافظ بنك الشعب الصيني على سعر الفائدة الأساسي للقروض لمدة عام واحد دون تغيير عند 3.0% للشهر الثاني عشر على التوالي في مايو، مما يعكس موقفاً حذراً من جانب صناع السياسات، في ظل موازنتهم بين تباطؤ زخم النمو واستمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن التطورات في منطقة الشرق الأوسط.

وارتفع معدل التضخم للمستهلك في الهند إلى 3.5% على أساس سنوي في إبريل 2026، مما يعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبداية انتقال تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة العالمية، إلا أن التضخم ظل دون المستوى المستهدف البالغ 4.0% لدى بنك الاحتياطي الهندي كنقطة متوسطة. وفي اجتماعه المنعقد في إبريل، أبقى بنك الاحتياطي الهندي على سعر إعادة الشراء دون تغيير عند 5.25% بقرار بالإجماع، كما رفع توقعاته لمعدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك للسنة المالية 2027 إلى 4.6%، وخفّض توقعاته للنمو إلى 6.9%. عازياً ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام، وضعف الروبية الهندية، وحالة عدم اليقين الجيوسياسي التي تشكل تطورات معاكسة رئيسية.

وارتفع معدل التضخم السنوي في البرازيل بشكل طفيف إلى 4.4% على أساس سنوي في إبريل 2026، مع تزايد ضغوط الأسعار في مكونات المواد الغذائية والنقل، ولا سيما نتيجة ارتفاع تكاليف وقود المركبات المرتبطة بالاضطرابات العالمية في الطاقة. وعلى الرغم من ارتفاع التضخم مقارنة بمستويات منخفضة تم تسجيلها مؤخراً، فإنه لا يزال ضمن النطاق المسموح به الذي حدده البنك المركزي البرازيلي عند $\pm 3.0\%$. وفي اجتماعه المنعقد في إبريل، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة المرجعي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 14.5%، مشيراً إلى حالة عدم اليقين في البيئة الخارجية نتيجة للصراع في منطقة الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى استمرار تسارع كل من التضخم الكلي والأساسي، إضافة إلى بقاء توقعات التضخم لعام 2026 أعلى من المستوى المستهدف.

وظلّ التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة عموماً خلال إبريل 2026، رغم وجود بعض التباينات بين دول المنطقة. ففي المملكة العربية السعودية، تراجع معدل التضخم بشكل طفيف إلى 1.7% على أساس سنوي في إبريل 2026، نتيجة انخفاض وتيرة ارتفاع أسعار المساكن والمرافق، واستمرار تراجع التضخم في أسعار الملابس والأحذية. أما في قطر، فقد تباطأ التضخم بشكل حاد إلى 2.6% على أساس سنوي في إبريل 2026، مقارنة بنسبة 4.2% في مارس، نتيجة تراجع ضغوط الأسعار على نطاق واسع في قطاعات الترفيه، والثقافة، والنقل، والملابس، والأحذية. وفي عُمان، انخفض معدل التضخم إلى 3.2% على أساس سنوي في إبريل 2026، إلا أنه ظل الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعاً باستمرار ارتفاع أسعار الخضروات والنقل. وفي الكويت، ارتفع التضخم إلى 2.6% على أساس سنوي في إبريل، وهو أعلى مستوى يُسجل منذ سبتمبر 2024. ويُعد هذا الارتفاع الثاني على التوالي، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة حادة في تكاليف النقل والمواد الغذائية. كما ارتفع التضخم في البحرين بوتيرة أقل، حيث زاد بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 1.4% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع تكاليف النقل والترفيه. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ معدل التضخم 2.0% على أساس سنوي في ديسمبر 2025.

وفي إبريل 2026، ووفقاً لأطرها النقدية المعتمدة، أبقت جميع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير. وحافظ البنك المركزي السعودي على سعر إعادة الشراء المرجعي عند 4.25%، في حين أبقى مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء دون تغيير عند 4.10%. وظلّ سعر إعادة الشراء في عُمان عند 4.25%، بينما حافظ مصرف البحرين المركزي على سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة عند 4.25%. أما بنك الكويت المركزي، الذي يربط عملته بسلة من العملات، فقد أبقى أيضاً سعر الخصم دون تغيير عند 3.50%.

1-3 تطورات الأسواق العالمية

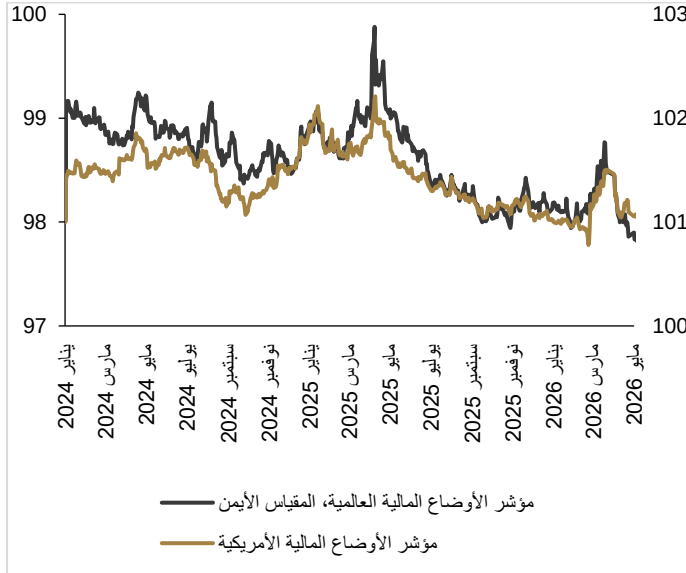
ارتفعت أسعار خام برنت بشكل حاد بنسبة 80.6% على أساس سنوي لتصل إلى 114.0 دولاراً للبرميل في إبريل، مدفوعة بالتطورات الإقليمية

ألقى ارتفاع التضخم بظلاله على موجات الارتفاع القياسية التي شهدتها المعادن النفيسة خلال عام 2025 وبداية 2026

تواجه الأوضاع المالية العالمية مخاطر مزيد من التشدد، في ظل استمرار ارتفاع حالة عدم اليقين الجيوسياسي

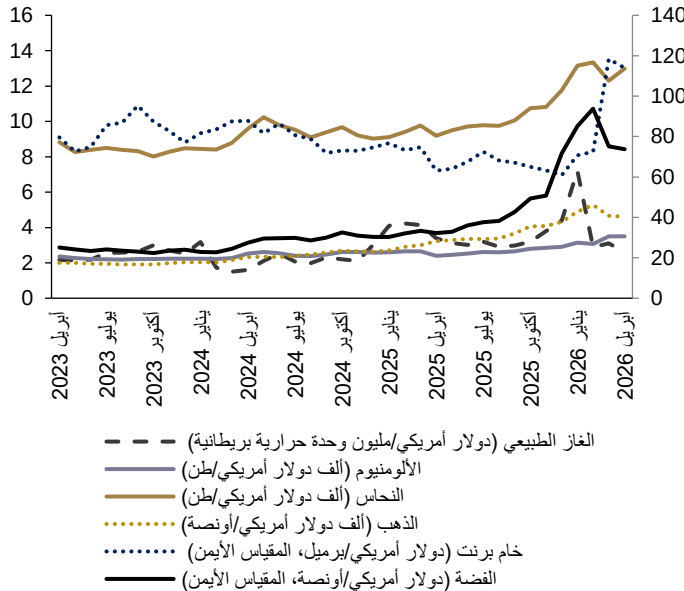
الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ

تواجه الأسواق المالية العالمية مزيجاً من حالة عدم يقين جيوسياسي مرتفعة وضغوط تضخمية متزايدة، مما يرفع مخاطر تشديد الأوضاع المالية. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في عوائد السندات، سجلت عدة أسواق أسهم رئيسية مكاسب قوية بشكل استثنائي، مما وسع الفجوة بين أداء أسواق السندات والأسهم. كما اتسمت تدفقات المحافظ إلى الأسواق الناشئة بالتقلب، إذ تراجعت بشكل حاد عقب بدء التطورات في منطقة الشرق الأوسط، قبل أن تشهد تعافياً جزئياً في إبريل. وتظل الأطراف المستوردة للطاقة متأثرة بشكل متفاوت، نتيجة لتراجع عمليات النقل وتدفقات رأس المال إلى الخارج، مما يزيد الضغوط على أسعار الصرف. وتواجه أسواق السندات السيادية مخاطر متزايدة في ظل ارتفاع مستويات الدين العام، وزيادة الاعتماد على الإصدارات قصيرة الأجل. ورغم بقاء أداء الأسواق المالية منظماً بشكل عام، بدأت تظهر بوادر ضغوط في أسواق الائتمان الخاص. كما تشكل الرافعة المالية في المؤسسات المالية غير المصرفية مصدراً هاماً لمخاطر كامنة، مع احتمال ارتفاع التقلبات، إذا ما ظهرت ضغوط على السيولة.

وحافظت أسواق الأسهم الأمريكية على مرونتها بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى مستويات قياسية جديدة مدعومة بنتائج أرباح الربع الأول التي فاقت التوقعات، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا. وقد خفف ذلك جزئياً من المخاوف بشأن تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة على ربحية الشركات، مما يشير أيضاً إلى أن الاستثمارات الكبيرة في الذكاء الاصطناعي بدأت تحظى بإقبال من الأسواق. وفي المقابل، ارتفعت تكلفة تمويل الدين الحكومي بشكل حاد، إذ تم إصدار سندات لأجل 30 عاماً بعائد يتجاوز 5.0% لأول مرة منذ عام 2007. وقد ساهم ارتفاع التضخم وتوقعات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول من قبل الاحتياطي الفيدرالي في زيادة العوائد، وتشديد الأوضاع المالية، مما أدى إلى تدهور آفاق الأوضاع المالية في الولايات المتحدة.

السلع الأساسية

وارتفعت أسعار خام برنت بشكل حاد بنسبة 80.6% على أساس سنوي لتصل إلى 114.0 دولاراً للبرميل في إبريل، مدفوعة بالتطورات الإقليمية، بما في ذلك الاضطرابات المؤقتة في مضيق هرمز، وهو ممر مائي حيوي يمر عبره نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً عالمياً. مع ذلك، انخفضت أسعار هنري هب (Henry Hub) للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 15.4% على أساس سنوي في إبريل، إذ أدى اعتدال الطقس خلال فصل الربيع إلى ضعف الطلب وساهم في ارتفاع مستويات المخزون بشكل صحيح.

وأدى ارتفاع التضخم وتوقعات استمرار السياسة النقدية المشددة لفترة طويلة إلى الضغط على الأصول غير المدرة للعائد، بما في ذلك المعادن النفيسة. كما فقد الارتفاع التاريخي في أسعار الذهب زخمه، حيث تراجع إلى 4,617 دولاراً للأونصة في إبريل، منخفضاً من أعلى مستوى تاريخي له عند 5,600 دولار تقريباً. ومن جهة أخرى، قد تؤثر الاضطرابات المؤقتة المتعلقة بطرق الملاحة البحرية الإقليمية على إمدادات الألومينا إلى مصاهر المعادن في منطقة الشرق الأوسط، مما يرفع من مخاطر اضطرابات الإنتاج مؤقتاً ويسهم في زيادة أسعار الألومنيوم بنسبة 44.8% على أساس سنوي. كما أن الطلب القوي على الألومنيوم والنحاس، خصوصاً لاستخدامهما في مراكز البيانات، يدعم بقاء الأسعار مرتفعة.

كما تشكل التطورات في منطقة الشرق الأوسط مخاطر على الأمن الغذائي العالمي، إذ تستحوذ المنطقة على نحو 30.0% من صادرات الأسمدة، التي تُعد مدخلاً أساسياً لتحقيق إنتاجية زراعية مرتفعة. وقد ارتفع بالفعل مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 2.0% على أساس سنوي ليصل إلى 130.7 نقطة في إبريل، كأعلى مستوى له منذ فبراير 2023.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



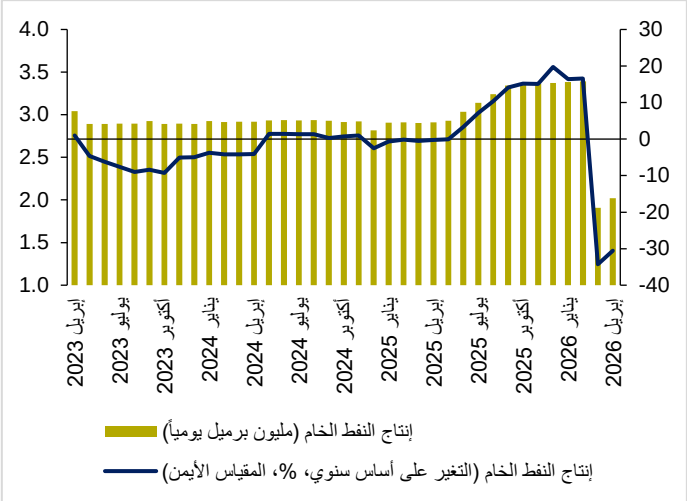
1-2 النمو الاقتصادي

تسهم التدابير الحكومية الاستباقية، والمدعومة بمصداقات قوية، في التخفيف من تأثيرات التطورات الخارجية

على الرغم من أن توقعات النمو لعام 2026 لا تزال عرضة لحالة عدم اليقين المتعلقة بمسارات التجارة الإقليمية، فإن المؤشرات الأولية تشير إلى توسع في نشاط قطاعات الأعمال

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.2% في عام 2025، مدفوعاً بنمو القطاعات غير النفطية بنسبة 6.8%، مدفوعاً بقطاعي التشييد والبناء، والخدمات المالية

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الجدول 1.2. القطاعات الرئيسية المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2025

المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (نقطة مئوية)	النمو (على أساس سنوي، %)	الحصص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)*	القطاعات
1.4	11.1	12.4	التشييد والبناء
1.3	10.4	12.7	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
1.2	6.9	16.9	تجارة الجملة والتجزئة
0.6	7.9	7.8	الأنشطة العقارية
0.6	7.8	7.0	النقل والتخزين
0.5	3.5	13.2	التصنيع
1.3	4.5	29.9	بقية القطاعات العشرة
6.8	6.8	100	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي. *: الحصص كما في عام 2024، وتشكل أساس حساب المساهمات في عام 2025

الناتج المحلي الإجمالي

حافظ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على مرونته في عام 2025 على الرغم من التوترات الإقليمية والتقلبات في أسواق الطاقة. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 6.2%، مدعوماً بالأداء القوي للأنشطة غير النفطية، والتي حققت توسعاً بنسبة 6.8%، بقيادة قطاعات الإنشاءات، والخدمات المالية، والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 4.3%، عقب التعديلات التي أقرتها منظمة أوبك+ على حصص الإنتاج.

ونتيجة لذلك، ظل القطاع غير النفطي الدافع الرئيسي للنمو، مما يؤكد استمرار التقدم الذي تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنويع اقتصادها. وبالنظر إلى المستقبل، تخضع التوقعات المستقبلية لعام 2026 لحالة عدم يقين في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

بعد الزيادات القوية في إنتاج النفط خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025 بنسبة 10.5% و 16.6% على التوالي، سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نمواً بنسبة 4.3% خلال العام. ومع ذلك، ارتبط تراجع إنتاج النفط خلال شهري مارس وإبريل 2026 بنسبتي 34.3% و 30.4% على أساس سنوي على التوالي بالاضطرابات المؤقتة في مسارات الملاحة البحرية الإقليمية. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج النفط بنسبة 8.0% على أساس سنوي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، ليبلغ متوسطه 2.68 مليون برميل يومياً.

من ناحية أخرى، شهد إنتاج الغاز المحلي بداية أضعف في عام 2026، حيث انخفض إلى 516 مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الأول، بانخفاض قدره 12.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2025. كما تراجع الطلب المحلي، إذ تابعت مبيعات الغاز نمط الإنتاج عن كثب، وانخفضت بنسبة 10.5% على أساس سنوي.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2025 نمواً واسع النطاق بنسبة 6.8% في مختلف القطاعات الاقتصادية. وساهم قطاع التشييد والبناء بنحو 1.4 نقطة مئوية في نمو القطاع غير النفطي، مدعوماً بحصته الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (12.4%) وبتوسع قوي تجاوز (11.1%). وجاءت أنشطة الخدمات المالية والتأمين في المرتبة الثانية، حيث أضافت 1.3 نقطة مئوية إلى النمو، ليعكس نمواً قوياً بلغ 10.4%، والدور المتنامي للقطاع كدافع رئيسي للأنشطة غير النفطية. أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو القطاع الأكبر بحصة تبلغ (16.9%)، فقد ساهم بـ 1.2 نقطة مئوية، محققاً نمواً قوياً بلغ 6.9%، مما يدعم الطلب المحلي. وفي الوقت نفسه، ساهم كل من قطاع الأنشطة العقارية، وقطاع النقل والتخزين بنحو 0.6 نقطة مئوية في نمو القطاع غير النفطي، مدعومين بمعدلات نمو تقارب 8%، ما يبرز أهمية قطاعات الخدمات واللوجستيات في أجندة التنويع الاقتصادي. كما أضاف قطاع الصناعات التحويلية 0.5 نقطة مئوية أخرى إلى النمو. وبشكل إجمالي، استحوذت هذه القطاعات الستة الرئيسية على الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، في حين ساهمت القطاعات العشرة المتبقية بنحو 1.3 نقطة مئوية.

الآفاق المستقبلية للنتائج المحلي الإجمالي

الجدول 2.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
9.8	1.7	6.2	6.6	4.3	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
25.7	0.8	4.3	0.6	3.0 -	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
4.5	1.9	6.8	8.6	7.0	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2023 - 2025)، والمصرف المركزي (2026) - (2027)

الجدول 3.2. إجراءات الدعم الحكومية وعوامل خفض المخاطر

الإجراءات الحكومية	
الفئة	التفاصيل
حزمة الدعم المالي	- توفر حزمة الدعم التي أطلقها المصرف المركزي للمؤسسات المالية دعماً للسيولة في البنوك.
استجابة السياسات بفعالية	- حزمة دعم من دبي بقيمة 2.5 مليار درهم، وتأجيل الرسوم وتمديد المهل الجمركية لدعم التدفقات النقدية في قطاعي السياحة والتجارة.
السياسات المالية التوسعية	- تركّز موازنة دبي لثلاث سنوات، البالغة 272 مليار درهم، على مشاريع البنية التحتية، فيما تواصل المالية العامة الاتحادية تحقيق فوائض إيجابية
الدعم الموجّه للقطاعات	- إمكانية تفعيل برنامج الدعم الاقتصادي الموجّه لقطاع السياحة (بقيمة 5 - 10 مليارات درهم)، إلى جانب صندوق الإمارات لنمو السياحة (5 مليارات درهم). - تأجيل سداد عدد من الرسوم الحكومية لمدة ثلاثة أشهر. - تأجيل رسوم مبيعات الفنادق بنسبة 100%.
ثقة السوق	- استقرار نشاط الوساطة المالية المحلية، وهو ما يتجلى في استمرار نشاط تداول الصكوك المخصصة للأفراد.
الأسواق المالية	- حزمة التسهيلات المقدمة من مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية: تشمل خطط سداد مرنة لرسوم تجديد التراخيص والرسوم الأخرى. - سلطة دبي للمناطق الاقتصادية المتكاملة: استقرار الإيجارات والإعفاء من بعض الغرامات الإدارية البسيطة.
عوامل خفض المخاطر	
الفئة	التفاصيل
تنسيق الدعم على المستويين الاتحادي والمحلي.	- استقرار توافر السلع الأساسية (المواد الغذائية/الإمدادات) وتنوع مصادر الاستيراد، للحد من مخاطر التضخم ونقص الإمدادات.
التحوّل نحو الطلب المحلي	- يعيد المقيمون توجيه إنفاقهم من السفر إلى الخارج نحو السياحة المحلية، وقطاعي التجزئة، والترفيه.
حماية سوق النفط	- يساعد ارتفاع أسعار النفط في تعويض مؤقت لأثر الكميات المرتبطة بالانقطاعات في طرق الملاحة البحرية الإقليمية.
مرونة الأعمال	- حزم من النمو في مناطق حرة وقطاعات محددة، رغم بيئة عامة غير متزنة.

تشير التوقعات إلى أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2026 ستبلغ 1.7%، مما يعكس اعتدالاً مؤقتاً في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. ومن المتوقع أن تؤثر الاضطرابات المؤقتة في طرق الشحن البحري الإقليمية خلال عام 2026 على النشاط الاقتصادي عبر عدة قنوات. وعلى الصعيد الخارجي، من المرجح أن تؤدي الاضطرابات في طرق الشحن الإقليمية، وارتفاع مستويات عدم اليقين إلى تأخير تدفقات التجارة، وزيادة تكاليف النقل والتأمين على النفط وغيره من السلع الأساسية. ومن المتوقع أن تُلقي هذه التطورات بظلالها على العمليات اللوجستية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتصنيع. كما قد يشهد نشاط قطاع الخدمات، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بالسياحة، تراجعاً مؤقتاً في ظل التطورات الإقليمية.

وسيكون للتطورات الإقليمية دور على النشاط الاقتصادي المحلي. ويتجلى ذلك جزئياً في تراجع مؤشر مديري المشتريات خلال شهري مارس وإبريل، رغم بقائه فوق مستوى الحد الفاصل، بما يشير إلى استمرار توسع نشاط القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يظل نمو الأنشطة غير النفطية إيجابياً خلال عام 2026. كما يُتوقع أن تسهم الاستثمارات الحكومية المستمرة، ومشاريع التنوع الاقتصادي الجارية في تعويض جزء من التراجع المؤقت في التجارة، والنشاط السياحي، وتوجّهات القطاع الخاص.

وبالنسبة لعام 2027، يُتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي 9.8%، مدفوعاً بشكل رئيسي بتسارع قوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 25.7%، في حين يُتوقع أن يظل النمو في القطاع غير النفطي قوياً وأن تبلغ نسبته 4.5%. وتُعزى الزيادة المتوقعة في أنشطة النفط والغاز إلى عاملين رئيسيين هما: تأثير الأساس نتيجة لانخفاض الإنتاج في عام 2026، وزيادة الإنتاج، مع تراجع القيود على العرض، وارتفاع مستويات الإنتاج نحو الطاقة الإنتاجية المستهدفة لدولة الإمارات، البالغة نحو 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027. كما يُتوقع أن تتحسن مرونة الصادرات النفطية لدولة الإمارات بشكل ملحوظ. إذ يتيح خط أنابيب حبشان - الفجيرة التابع لشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" تجاوز مضيق هرمز، ويمكن من خلاله حالياً تصدير نحو 1.8 مليون برميل يومياً. كذلك فإن الخطط الرامية إلى توسيع مسار التصدير هذا عبر إنشاء خط أنابيب مواز إضافي من شأنها أن تسهم في تقليص تعرّض دولة الإمارات لأي انقطاعات محتملة في الطرق البحرية الإقليمية، وتعزيز استمرارية الصادرات النفطية على المدى المتوسط.

السياسات الداعمة

في حين لا تزال حالة عدم اليقين المحيطة بالتوقعات المستقبلية لعام 2026 قائمة، هناك أيضاً فرصاً محتملة لتحسن الأداء الاقتصادي. فمن شأن التهديدات بونيرة أسرع من المتوقع، والتحوّل نحو دعم الطلب المحلي، وتقديم دعم مالي أكثر استهدافاً، المساهمة في الحد من تخفيف وتيرة النمو. تدخل دولة الإمارات هذه المرحلة من حالة عدم اليقين، وهي تتمتع بمصادر مالية واحتياطات خارجية قوية، إلى جانب قدرة أكبر على تطبيق سياسات فعالة للاستجابة للصدمات. وبصفة عامة، من المتوقع أن يظلّ النمو الاقتصادي إيجابياً خلال عام 2026، مدعوماً بقوة الأسس الاقتصادية الكلية وسرعة اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة في الوقت المناسب. وتشمل أبرز هذه الإجراءات حزمة الدعم المالي التي أطلقها المصرف المركزي، والتي تُمثل برنامجاً استباقياً وشاملاً لتعزيز مرونة القطاع المالي، بالإضافة إلى حزمة دعم الأعمال التي أعلنت عنها حكومة دبي بقيمة 2.5 مليار درهم، والموازنة الحكومية التوسعية التي تُركّز على الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، إلى جانب إمكانية توفير دعم للحالات الطارئة للقطاعات الأكثر تأثراً عند الحاجة. ومن المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات مجتمعة في الحد من اعتدال النمو، وأن تُعزّز الثقة لدى قطاع الأعمال والمستثمرين.

مؤشر مديري المشتريات

ظل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات في مرحلة توسع خلال إبريل 2026، رغم اعتدال الزخم في ظل طلب أكثر حذراً وتطورات إقليمية. وتراجع مؤشر مديري المشتريات من 52.1 نقطة من 52.9 نقطة في شهر مارس، إلا أنه ظل فوق مستوى الحد الفاصل البالغ 50 نقطة، مما يشير إلى استمرار توسع النشاط الاقتصادي. وفي دبي، شهدت أنشطة العمل اعتدالاً، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى 51.6 نقطة في إبريل من 53.2 نقطة في الشهر السابق. وكان هذا الاعتدال يعكس نمواً أكثر مراقبة للطلب، وتباطؤ النشاط في قطاعات التجارة والسياحة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الشركات متفائلة بأن تهدة التوترات الإقليمية، وتحسن الطلب سيدعمان التحسن التدريجي في الأشهر المقبلة.

التوظيف والأجور

اعتباراً من مارس 2026، ارتفع عدد الموظفين المشمولين بنظام حماية الأجور¹ في المصرف المركزي بنسبة 11.7% على أساس سنوي، بينما ارتفع متوسط الأجور بنسبة 0.7% على أساس سنوي² خلال نفس الفترة. ويشير الجمع بين نمو قوي في التوظيف، لا سيما في الوظائف التشغيلية ذات الأجور المنخفضة نسبياً، واستقرار الأجور بشكل عام، إلى استمرار توسع الطلب على العمالة دون ضغوط كبيرة على الأجور. ويتسق هذا النمط مع نمو اقتصادي صحي مدعوم بنشاط أعمال أقوى، مما يدل على محدودية انتقال هذا النمو إلى تضخم في تكاليف العمالة.

الإيرادات والمصروفات الحكومية

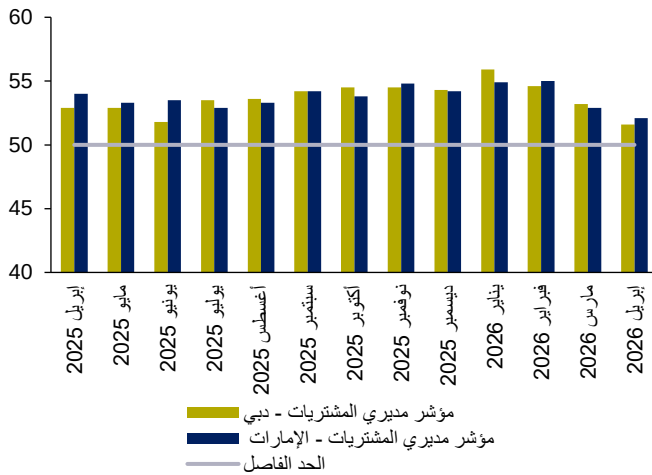
واصلت دولة الإمارات إظهار وضعية مالية قوية خلال عام 2025، حيث حافظت على فائض عام في الميزانية الحكومية بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وبينما يمثل هذا اعتدالاً من نسبة 6.2% المسجلة في العام السابق، إلا أن الرصيد المالي لا يزال إيجابياً. ويعزى هذا الانخفاض في الفائض بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق العام، إلى جانب تحقيق إيرادات مستقرة على نطاق واسع.

وحظيت استدامة المالية العامة بمزيد من الدعم بفضل المستوى المنخفض نسبياً للدين الحكومي الإجمالي العام. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، انخفض الدين الإجمالي من 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 34.3% في عام 2025، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر ليصل إلى 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026.

وظل إجمالي الإيرادات في عام 2025 دون تغيير على نطاق واسع عند 563.5 مليار درهم، رغم انخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 26.4% إلى 25.0%. وتراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة 7.8%، بما يعادل انخفاضها إلى 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التراجع تم تعويضه جزئياً بارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 15.2% وزيادة المساهمات الاجتماعية بنسبة 8.3%. وتشير هذه المكونات إلى تزايد الاستقرار لمصادر الإيرادات غير الضريبية الأكثر تنوعاً.

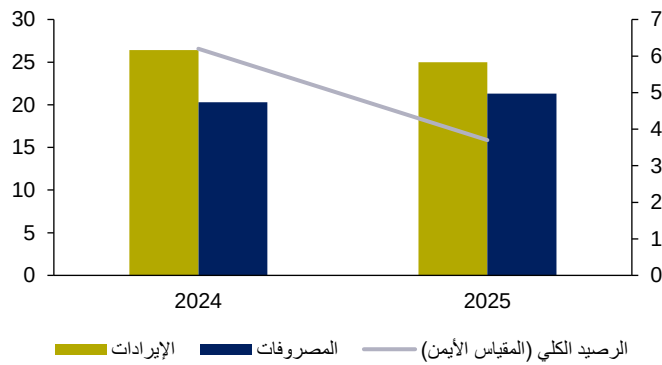
وارتفع إجمالي الإنفاق بنسبة 11.1% على أساس سنوي، بزيادة من 20.3% إلى 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تسجيل إنفاق أعلى عبر جميع الفئات الرئيسية، منها في تعويضات الموظفين (+2.6%)، واستخدام السلع والخدمات (+11.6%)، ومدفوعات الفائدة (+38.6%)، وسجلت النفقات الرأسمالية أعلى معدل نمو، إذ ارتفعت بنسبة 64.5%، مما يشير إلى استمرار التركيز على نفقات التنمية والبنية التحتية. وفي المقابل، انخفضت الإعانات بنسبة 17.2%، بينما تراجعت المنافع الاجتماعية، وهي ثاني أكبر بند للنفقات، بنسبة 5.0% مقارنة بالعام السابق.

الرسم البياني 2.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



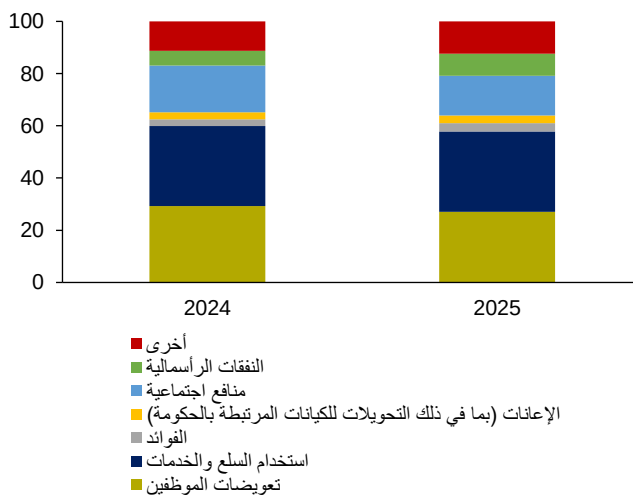
المصدر: ستاندر أند بورز جلوبال.

الرسم البياني 3.2. المؤشرات المالية الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الرسم البياني 4.2. هيكل المصروفات كحصة من إجمالي الإيرادات (%)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمصرف المركزي.

² تم حساب معدلات التوظيف ومتوسط نمو الأجور باستخدام متوسط متحرك لمدة 3 أشهر.

¹ البيانات هي كما في منتصف مايو 2026.

2-2 تحليل القطاع العقاري

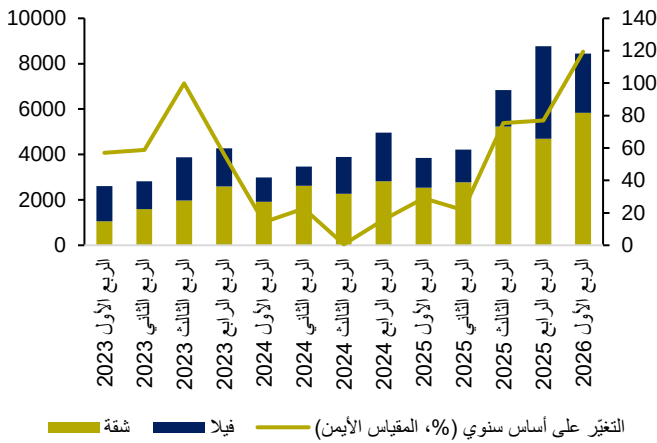
أظهر قطاع العقارات في دبي وتيرة أكثر استدامة في بدايات عام 2026

شهد قطاع العقارات السكنية في أبوظبي تسارعاً في ارتفاع أحجام المعاملات من منتصف عام 2025 وحتى الربع الأول من عام 2026

يواصل قطاع العقارات في دولة الإمارات تحقيق نمو قوي، مع ارتفاع حجم المبيعات عبر جميع أنواع العقارات الرئيسية ومختلف شرائح السوق

مبيعات العقارات

الرسم البياني 5.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي

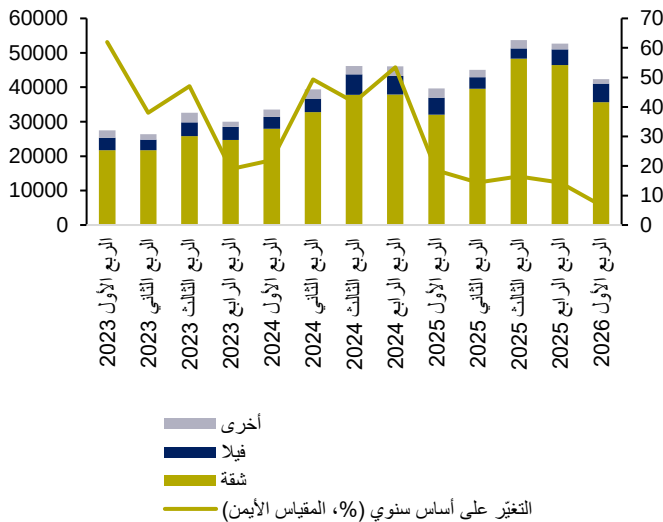


المصدر: مركز أبوظبي العقاري.

شهد قطاع العقارات في دولة الإمارات نمواً قوياً خلال الربع الأول من عام 2026، مدفوعاً بارتفاع أحجام المعاملات في كل من أبوظبي ودبي. وساهم الطلب المستمر من المستثمرين الدوليين والنمو السكاني المتواصل في دعم هذا التوسع. كما واصل السوق استقطاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال، مدعوماً بعوائد الإيجارات، التي لا تزال جاذبة مقارنةً بالعديد من المدن العالمية الكبرى.

وشهد قطاع العقارات السكنية في أبوظبي تسارعاً ملحوظاً في أحجام المعاملات منذ منتصف عام 2025 وحتى الربع الأول من عام 2026، حيث سجل زيادة بنسبة 119.6% على أساس سنوي. وشمل هذا التوسع جميع أنواع العقارات وشرائح المبيعات. وبدعم من الطلب المستمر على المشاريع الجديدة في المواقع المتميزة بأبوظبي، ارتفعت مبيعات الشقق والفلل بنسبة 129.8% على أساس سنوي وبنسبة 99.6% على أساس سنوي، على التوالي. وسجل قطاع العقارات على الخارطة أعلى معدلات النمو، حيث ارتفعت مبيعات الشقق بنسبة 180.6% على أساس سنوي، ومبيعات الفلل بنسبة 175.5% على أساس سنوي.

الرسم البياني 6.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في دبي



المصدر: دائرة الأراضي والأمالك في دبي. البيانات من منصة التسجيل العقاري

وحافظت دبي على زخم نمو قوي خلال الربع الأول من عام 2026، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية بنسبة 30.3% على أساس سنوي. وشهدت مختلف فئات السوق نمواً في المعاملات، وكانت مبيعات الشقق المساهم الأكبر بزيادة بلغت 11.3% على أساس سنوي، في حين ارتفعت معاملات الفلل بنسبة 9.3% على أساس سنوي. وكان لقطاع العقارات على الخارطة دورٌ مهمٌ أيضاً، حيث ارتفعت معاملات الشقق والفلل بنسبة 20.9% وبنسبة 19.0% على أساس سنوي على التوالي، مدفوعة باستمرار ثقة المستثمرين، وتواصل الطلب القوي في مختلف أنحاء الإمارة.

2-3 التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

انخفض سعر الصرف الاسمي الفعلي لدولة الإمارات بنسبة 1.5% على أساس سنوي في مارس 2026، مما يدل بشكل عام على ضعف قيمة الدولار الأمريكي

ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 47.8% لتصل إلى 801.1 مليار درهم، كما حققت إعادة التصدير ارتفاعاً بنسبة 15.0% لتصل إلى 719.6 مليار درهم

ارتفعت التجارة الخارجية للسلع غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل قوي بنسبة 27.4% لتصل إلى 3,568 مليار درهم في عام 2025

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت التجارة الخارجية للسلع غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة توسعاً قوياً في عام 2025، إذ ارتفعت بنسبة 27.4% لتصل إلى 3,568 مليار درهم. كما سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 47.8% لتصل إلى 801.1 مليار درهم، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة صادرات الذهب، والمجوهرات، والألمنيوم. وكانت سويسرا أكبر وجهة لهذه الصادرات بنسبة (21.5%)، تلتها الهند (12.4%) وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة (11.6%). وواصل الذهب سيطرته على الصادرات غير النفطية، بحصة بلغت 59.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، في حين كانت المجوهرات بنسبة (4.9%) والألمنيوم بنسبة (3.5%) في المرتبتين الثانية والثالثة كأكبر فئات التصدير، على التوالي.

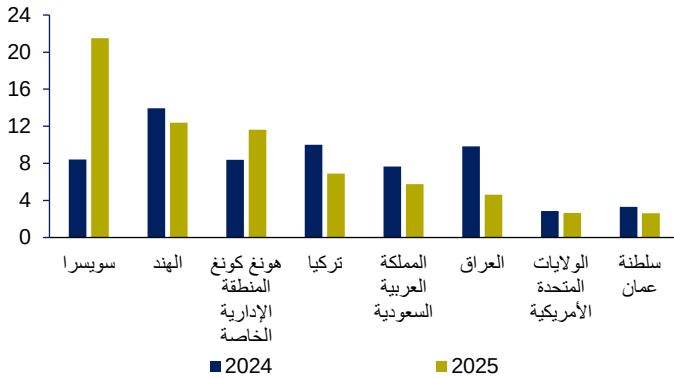
كما سجلت عمليات إعادة التصدير نمواً قوياً بنسبة 15.0% لتصل إلى 719.6 مليار درهم في عام 2025. وظلت المملكة العربية السعودية أكبر سوق لإعادة التصدير بنسبة 16.9% من إجمالي عمليات التصدير، تليها العراق (9.9%) والهند (6.1%). وشكلت معدات الاتصالات الحصة الأكبر من إعادة التصدير بنسبة 23.0%، بينما كانت حصة الألماس (8.1%) والمركبات (7.5%) من بين الفئات الرئيسية الأخرى.

وفي المقابل، ارتفعت الواردات بنسبة 25.4% لتصل إلى 2,047.9 مليار درهم. وظلت الصين المستورد الأكبر من دولة الإمارات، بحصة بلغت 18.9%، تليها الهند (6.7%) والولايات المتحدة (5.5%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 29.2% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً من إجمالي الواردات، بينما جاءت معدات الاتصالات (10.1%) والمركبات (5.9%) في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

سعر الصرف

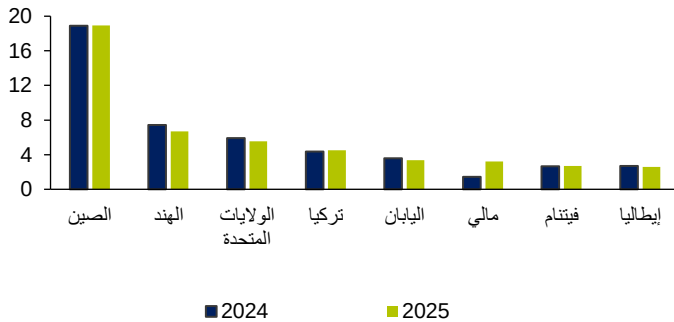
انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يقارن العملة الوطنية مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، بنسبة 1.5% على أساس سنوي في مارس 2026، مما يعكس ضعف الدولار الأمريكي على نطاق واسع. وانخفض أيضاً سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يُعدل فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 1.6% على مدى الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تحسن طفيف في القدرة التنافسية السعرية الخارجية، مدعوماً جزئياً بانخفاض معدل التضخم في دولة الإمارات مقارنةً بمعدلات التضخم لدى شركائها التجاريين الرئيسيين.

الرسم البياني 7.2. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



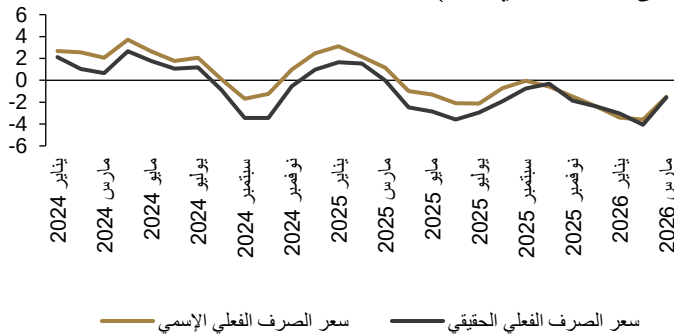
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بيانات أولية

الرسم البياني 8.2. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بيانات أولية

الرسم البياني 9.2. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية* (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي

* الزيادة تعني ارتفاع في قيمة العملة والانخفاض يعني تراجع في قيمة العملة

4-2 التضخم

يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة 2.3% في عام 2026 و1.9% في عام 2027

من المتوقع أن تساهم تكاليف الطاقة وأسعار الغذاء العالمية في زيادة التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم على أساس سنوي في أبوظبي 1.4% في أول شهرين من عام 2026، و3.7% في دبي في الفترة يناير-إبريل 2026

التضخم في أبوظبي

بلغ متوسط تضخم أسعار المستهلك في أبوظبي 1.4% على أساس سنوي خلال الفترة يناير-فبراير 2026، مما يعكس تباين تطورات الأسعار بين المكونات الرئيسية في سلة المستهلك.

وارتفعت أسعار المساكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والمرافق الأخرى، والتي تشكل 33.6% من سلة المستهلك، بنسبة 4.7% على أساس سنوي. وقد تم تعويض هذا الارتفاع جزئياً بانخفاض بنسبة 4.6% على أساس سنوي في تكاليف النقل. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 1.5% على أساس سنوي، في حين انخفضت أسعار المنسوجات، والملابس، والأحذية بشكل ملحوظ بنسبة 7.5% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها. أما الفئات الأخرى، فقد كانت إسهاماتها في التضخم الكلي محدودة.

التضخم في دبي

بلغ متوسط تضخم أسعار المستهلك في دبي 3.7% على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى إبريل 2026، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع تكاليف المساكن.

وارتفعت أسعار المساكن، والتي تشكل 37.6% من سلة المستهلك، بنسبة 7.4% على أساس سنوي، في حين ارتفعت أسعار النقل والمواد الغذائية والمشروبات بنسبة 2.9% وبنسبة 4.0% على أساس سنوي على التوالي. كما سجلت تكاليف التعليم زيادة بنسبة 2.5% على أساس سنوي. وقد تم تعويض هذه الضغوط المتزايدة بشكل جزئي من خلال انخفاضات طفيفة في أسعار المعلومات والاتصالات بنسبة 0.3% على أساس سنوي، وفي أسعار المنسوجات، والملابس، والأحذية بنسبة 0.2% على أساس سنوي. أما الفئات الأخرى، فقد كان تأثيرها على معدل التضخم الإجمالي محدوداً.

الآفاق المستقبلية للتضخم

تشير توقعات المصرف المركزي إلى أنه سيبلغ معدل التضخم 2.3% في عام 2026، ويعكس ذلك بشكل رئيسي العوامل من جانب العرض والمرتبطة بحالة عدم اليقين على المستوى الإقليمي، وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية، وتكاليف الشحن، وأسعار المواد الغذائية. وقد تؤدي الارتفاعات في تكاليف المواد الغذائية والطاقة عالمياً إلى بعض الضغوط التي تؤدي لارتفاع التضخم المحلي. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم في دولة الإمارات عند مستويات معتدلة، وأقل بكثير من المتوسطات العالمية، مدعوماً بتراجع الضغوط المرتبطة بتكاليف السكن، إلى جانب استمرار الحكومة في تنظيم أسعار السلع الغذائية الأساسية، بما يسهم في الحد من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، واحتواء الضغوط التضخمية على نطاق أوسع.

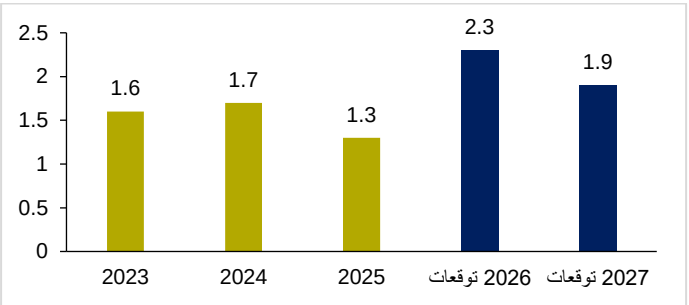
أما بالنسبة لعام 2027، يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم 1.9%، وذلك مع توقع تراجع الضغوط من جانب العرض واعتدال أسعار الطاقة، بما يسهم في تحقيق التوازن في الطلب المحلي، إلى جانب استمرار الإجراءات الحكومية في دعم استقرار الأسعار.

الجدول 4.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في أبوظبي ودبي (على أساس سنوي، %)

دبي		أبوظبي		
يناير - إبريل 2026	الأوزان	يناير-فبراير 2026	الأوزان	
3.7	100.0	1.4	100.0	جميع البنود
7.4	37.6	4.7	33.6	السكن والمياه والكهرباء والغاز
2.9	11.7	-4.6	14.0	النقل
4.0	9.6	1.5	12.0	المواد الغذائية والمشروبات
2.5	8.0	0.0	7.6	التعليم
-0.3	5.3	1.1	5.7	المعلومات والاتصالات
-0.2	5.6	-7.5	4.9	الأقمشة والملابس والأحذية
0.7	4.0	5.6	6.4	الأثاث والسلع المنزلية
0.1	6.0	3.8	4.6	سلع وخدمات متفرقة
0.5	5.7	2.2	3.6	المطاعم والفنادق
1.1	3.5	-1.0	3.9	الترفيه والثقافة
1.0	1.1	0.0	2.2	الرعاية الصحية
0.9	1.6	3.5	1.2	التأمين والخدمات المالية
4.2	0.4	0.5	0.2	التبغ

المصدر: مركز إحصاء أبوظبي ومنصة بيانات دبي (Data.Dubai).

الرسم البياني 10.2. توقعات التضخم في دولة الإمارات (مؤشر أسعار المستهلك، %)



المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2023-2025) والمصرف المركزي للأعوام (2026-2027)

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 العرض النقدي وأسعار الفائدة

اتسعت الفجوة بين سعر متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الفائدة الأساسي إلى 5 نقاط أساس في الربع الأول من عام 2026 وسط ارتفاع حالة عدم اليقين

حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس عند 3.65% في الربع الأول، لاحقاً لقرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بإبقاء سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير

ارتفعت المجاميع النقدية ن1، ون2، ون3 في الربع الأول من عام 2026، على أساس سنوي، بنسب 8.8%، و17.7%، و17.7% على التوالي

المجاميع النقدية

واصل العرض النقدي نموه بوتيرة قوية في الربع الأول من عام 2026. وارتفع العرض النقدي (ن1) بنسبة 8.8% على أساس سنوي، ليبلغ 1,073 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2026. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 7.7% على أساس سنوي في الودائع النقدية، التي تشكل 84.2% من العرض النقدي (ن1) وارتفاعاً بنسبة 14.9%، على أساس سنوي، في النقد المتداول خارج البنوك أو الذي يُشكل 15.8% من العرض النقدي (ن1). كما ارتفع العرض النقدي (ن2) بنسبة 17.7% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,869 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 23.8%، على أساس سنوي، وتُمثل 62.6% من العرض النقدي (ن2). وإضافة لذلك، سجل العرض النقدي (ن3) توسعاً بنسبة 17.7%، على أساس سنوي، ليصل إلى 3,407 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 17.9%، على أساس سنوي، في الودائع الحكومية، والتي تُشكل 15.8% من العرض النقدي (ن3).

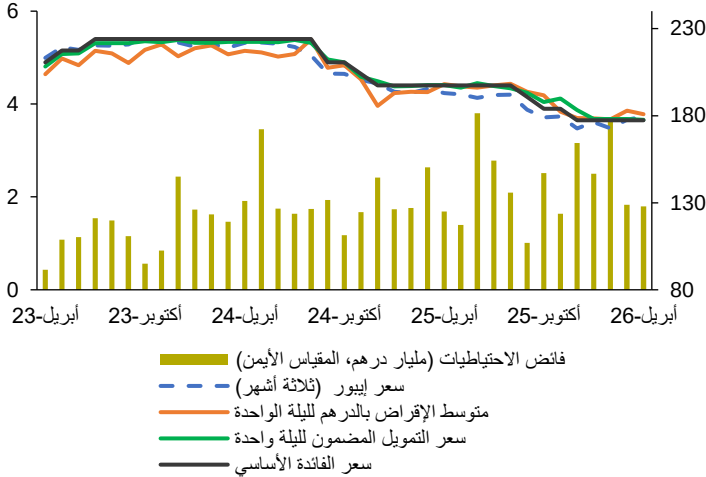
أسعار الفائدة

تماشياً مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حافظ المصرف المركزي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) عند 3.65% خلال الربع الأول من عام 2026 وحتى نهاية شهر إبريل، وذلك عقب قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال هذه الفترة. وظلت أسعار الفائدة لليلة واحدة متوافقة مع سعر الفائدة الأساسي، حيث بلغ متوسط الإقراض لليلة واحدة (دنيا) 5 نقاط أساس فوق سعر الفائدة الأساسي. كما انخفض سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات (إيبور) لأجل 3 أشهر، وهو مؤشر رئيسي للقروض والمشتقات ذات الفائدة المتغيرة، بالنظر إلى متوسط الربع السنوي، إلا أنه اتجه إلى الارتفاع مع نهاية الربع نتيجة تنامي التطورات الجيوسياسية.

وبلغ الرصيد الإجمالي للبنوك 400 مليار درهم في نهاية الربع الأول، ما يشير إلى وفرة السيولة على مستوى النظام المصرفي رغم التطورات الأخيرة. وقد انخفض هذا الرصيد بمقدار 27.0 مليار درهم مقارنة بالربع الرابع من عام 2025، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحركات صافي الأصول الأجنبية بقيمة 44.8 مليار درهم، بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول بمقدار 20.1 مليار درهم، وقد تم تعويض ذلك جزئياً من خلال العمليات النقدية (بقيمة 39.8 مليار درهم) وانخفاض رصيد حساب الدولة (بمقدار 5.7 مليار درهم)، مما أسهم في دعم الرصيد الإجمالي.

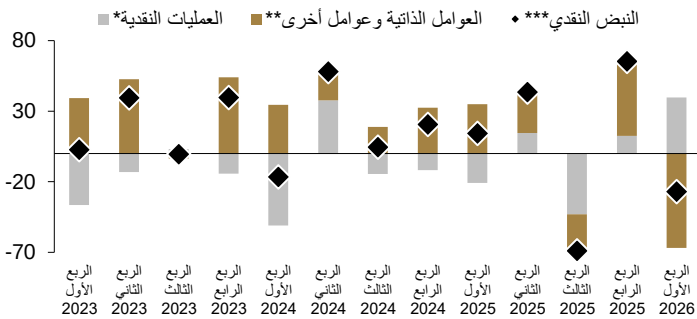
وارتفعت عائدات الأدونات النقدية على امتداد منحني العائد من الربع الرابع 2025 إلى الربع الأول 2026، تماشياً مع تحركات عائدات سندات الخزنة الأمريكية. ويتوافق ذلك مع تراجع احتمالات خفض أسعار الفائدة على المدى القريب من قبل اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، نتيجة المخاطر المرتبطة بارتفاع التضخم. وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين، ظلّ منحني عائدات الأدونات النقدية مرتفعاً عبر مختلف الأجل حتى نهاية إبريل. أما فيما يتعلق بأحجام الأدونات النقدية القائمة، فقد بلغت 236.4 مليار درهم في نهاية مارس، مقارنة بـ 242.3 مليار درهم في نهاية ديسمبر، ويعود هذا الانخفاض إلى استحقاق إصدار كبير من الأدونات النقدية خلال شهر فبراير. وبلغت قيمة شهادات الإيداع الإسلامية القائمة 46.5 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2026 (مقارنة بـ 50.1 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2025).

الرسم البياني 1.3. أسعار الفائدة في دولة الإمارات وفائض الاحتياطات في النظام المصرفي (مليار درهم)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

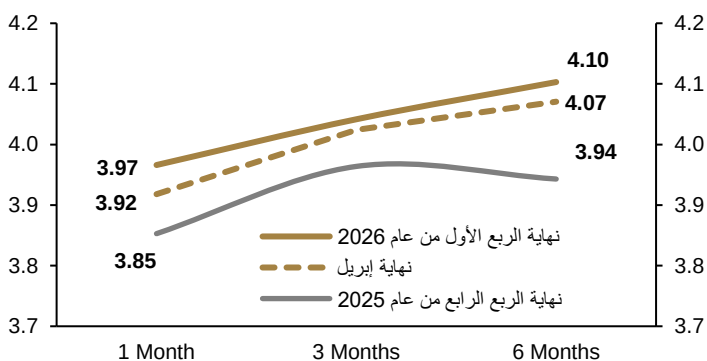
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: */العمليات النقدية الهيكلية والدقيقة (الأدونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ ** عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى)؛ *** يعكس الدافع النقدي صافي التغير في الرصيد المجمع للقطاع المصرفي، ويساوي مجموع صافي التدفقات الداخلة من العوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأدونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

2-3 التطورات المصرفية

شهدت نسب جودة أصول مزيداً من التحسن مدفوعة بتراجع في حجم القروض المتعثرة	كانت أوضاع التمويل المواتية مدعومة بنمو قوي في الودائع بلغ 17.4% على أساس سنوي	حقق إجمالي أصول النظام المصرفي نمواً بنسبة 17.7% على أساس سنوي، فيما حققت محفظة الإقراض لدى البنوك نمواً بنسبة 20.3% على أساس سنوي
--	--	--

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 17.7% على أساس سنوي، ليلبلغ 5,556 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2026، متجاوزاً حاجز 5.5 تريليون. ويتألف قطاع البنوك في دولة الإمارات من 61 بنكاً، منها 23 بنكاً وطنياً، و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلت محفظة الإقراض لدى البنوك في دولة الإمارات نمواً بنسبة 20.3% على أساس سنوي، عاكسة البيئة الاقتصادية المواتية وظروف التمويل الملائمة في الدولة خلال الربع الأول من عام 2026. وكانت الدوافع الرئيسية لمحفظة القروض المحلية لدى البنوك في دولة الإمارات مدفوعة بارتفاع الإقراض على نطاق واسع عبر مختلف القطاعات المصرفية الرئيسية، وتشمل الأفراد والشركات الخاصة، والحكومة، والكيانات المرتبطة بالحكومة والكمبيالات التجارية.

وحافظت بنوك دولة الإمارات على نمو قوي في الودائع بنسبة 17.4% على أساس سنوي، مما أسهم في استمرار ظروف التمويل المواتية، واستمرار قدرتها القوية على الإقراض. وكانت الدوافع الرئيسية للنمو السنوي في ودائع المقيمين لدى البنوك هي ودائع الشركات الخاصة وودائع الأفراد، وودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة.

مؤشرات السلامة المالية

بقيت نسب رأس المال في النظام المصرفي بدولة الإمارات أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، على الرغم من انخفاضها بشكل طفيف. وانخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى 16.8% ونسبة كفاية رأس المال – الشق 1 إلى 14.3%. ويُعزى هذا الانخفاض في نسب رأس المال بشكل رئيسي إلى ارتفاع نمو القروض، مدفوعاً بارتفاع النمو في الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة إلى نمو رأس المال.

وظلت أوضاع التمويل والسيولة في النظام المصرفي بدولة الإمارات مواتية، مدعومة بالنمو القوي في الودائع خلال الربع الأول من عام 2026. كما بقيت نسبة القروض إلى الودائع أدنى بكثير من متوسطها خلال السنوات الخمس الماضية، مما يعكس توفر قدرة وفيرة في النظام المصرفي.

وتحسنت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 1.5%، بينما تحسنت نسبة صافي القروض المتعثرة الكلية إلى 3.2%، ويُعزى الانخفاض في نسب القروض المتعثرة إلى الانخفاض في حجم القروض المتعثرة بنسبة 10.7% على أساس سنوي والزيادة في إجمالي القروض.

حزمة دعم المؤسسات المالية

لم تؤثر التطورات الإقليمية بشكل جوهري على زخم نمو النظام المصرفي ومؤشراته الأساسية خلال الربع الأول من عام 2026. وفي مارس 2026، أعلن المصرف المركزي عن حزمة استباقية لتعزيز مرونة المؤسسات المالية، وتهدف إلى تعزيز مرونة المؤسسات المالية.

الجدول 1.3. الأصول والائتمان (مليار درهم)

الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
5,556	5,340	5,200	4,973	4,719	إجمالي الأصول
17.7%	17.1%	18.1%	15.4%	10.9%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,696	2,570	2,479	2,334	2,240	إجمالي الائتمان
20.3%	17.9%	14.7%	11.1%	9.4%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,138	2,049	2,012	1,911	1,869	الائتمان المحلي
14.4%	11.2%	8.2%	5.2%	5.2%	(التغير على أساس سنوي، %)
557	521	467	424	371	الائتمان الأجنبي
50.1%	56.7%	54.5%	48.9%	37.3%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع (مليار درهم)

الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
3,446	3,305	3,186	3,046	2,936	ودائع البنوك
17.4%	16.1%	15.4%	13.1%	10.5%	(التغير على أساس سنوي، %)
3,139	3,008	2,891	2,789	2,688	ودائع المقيمين
16.8%	15.5%	13.5%	12.9%	10.3%	(التغير على أساس سنوي، %)
307	298	295	257	249	ودائع غير المقيمين
23.6%	22.4%	38.0%	16.0%	12.5%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات (%)

الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
كفاية رأس المال					
16.8%	17.0%	17.4%	17.3%	17.6%	نسبة كفاية رأس المال
15.7%	15.8%	16.2%	16.0%	16.2%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.3%	14.4%	14.8%	14.6%	14.7%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
75.7%	73.8%	75.1%	73.8%	72.8%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
78.2%	77.7%	77.8%	76.6%	76.3%	نسبة القروض إلى الودائع
18.8%	20.1%	19.0%	20.6%	21.4%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
1.5%	1.6%	1.6%	1.7%	1.8%	نسبة صافي القروض المتعثرة
3.2%	3.3%	3.6%	3.9%	4.3%	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

3-3 تطورات قطاع التأمين

خلال الربع الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 15.1%، و9.5%، و14.5% على التوالي

سجل إجمالي المخصصات الفنية، وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 7.9% و15.8%، على التوالي، في الربع الأول من عام 2026

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في الربع الأول من عام 2026، مع نسبة كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة

الجدول 4.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

*2026	*2025				
	الربع الأول	الربع الأول - الربع الثالث (الربع الأول + الربع الثاني + الربع الثالث)	الربع الأول + الربع الثاني (الربع الأول + الربع الثاني)	الربع الأول	
27.5	75.2	57.8	40.9	23.9	1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
10.0	31.4	24.0	16.3	9.0	• الممتلكات والمسؤوليات
14.9	35.5	27.8	20.7	12.9	• التأمين الصحي
2.6	8.3	6.0	4.0	2.0	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
12.6	46.2	32.3	21.5	11.0	2- إجمالي المطالبات المدفوعة
4.6	16.4	11.7	8.0	4.5	• الممتلكات والمسؤوليات
6.8	27.4	18.9	12.3	6.0	• التأمين الصحي
1.2	2.4	1.7	1.2	0.5	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
103.0	99.2	99.4	100.1	95.5	3- المخصصات الفنية
96.4	88.4	86.4	84.4	82.0	4- إجمالي الأصول المستثمرة
174.8	166.7	149.2	147.4	142.1	5- إجمالي الأصول
36.0	32.8	32.4	31.4	31.1	6- إجمالي حقوق الملكية

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 5.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

2026*	2025*				
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1- نسبة إعادة التأمين					
53.9	56.6	51.9	52.5	50.8	نسبة الاحتفاظ
2- نسب كفاية رأس المال					
516.1	423.3	434.9	423.4	393.2	الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال
187.2	256.9	241.7	229.5	204.1	الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال
269.1	336.8	331.9	328.9	294.7	الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان
3- نسب الأرباح					
8.7	7.2	11.6	10.5	7.3	صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة
0.8	0.5	0.9	0.9	0.8	العائد على متوسط الأصول

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات تقديرية

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الأول من عام 2026 من حيث أقساط التأمين المكتتبة، والمخصصات الفنية، والمطالبات المدفوعة وحقوق الملكية. وظل القطاع يتمتع برسملة قوية، من حيث نسب قوية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة 58 شركة، منها 22 شركة تقليدية و10 شركات تكافل وطنية، و26 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في الدولة³، وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 518.

مؤشرات الأداء الرئيسية

خلال الربع الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 15.1% على أساس سنوي، ليلبلغ 27.5 مليار درهم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى نمو أقساط تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 11.1% على أساس سنوي، إلى 10.0 مليار درهم، وأقساط التأمين الصحي بنسبة 15.5% على أساس سنوي، إلى 14.9 مليار درهم، وأقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 30.0% على أساس سنوي، إلى 2.6 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2026.

كما ارتفع ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 14.5% على أساس سنوي، ليلبلغ 12.6 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026، وتشمل مطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات وقدرها 4.6 مليار درهم، ومطالبات التأمين الصحي وقدرها 6.8 مليار درهم، ومطالبات التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وقدرها 1.2 مليار درهم.

وفي الربع الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية بنسبة 7.9% على أساس سنوي، ليلبلغ 103.0 مليار درهم. وارتفع حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين إلى 96.4 مليار درهم (55.1% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 82.0 مليار درهم (57.7% من إجمالي الأصول) خلال الفترة ذاتها من عام 2025. وبلغت نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين المكتتبة 53.9% (14.8 مليار درهم) في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بنسبة 50.8% (12.1 مليار درهم) في السنة السابقة.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات متمتعاً برسملة جيدة، وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية⁵ إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 516.1% في الربع الأول من عام 2026، مرتفعة من 393.2% في الربع الأول من عام 2025، وكان ذلك نتيجة لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ارتفعت أيضاً نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاءة رأس المال وبلغت 187.2% في الربع الأول من عام 2026 مقارنة بـ 204.1% في الربع الأول من عام 2025. وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى لصندوق الضمان إلى 269.1% في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 294.7% في العام السابق.

ومن حيث الربحية، فقد ارتفعت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة إلى 8.7% في الربع الأول من عام 2026. وظل العائد على متوسط الأصول عند 0.8% في الربع الأول من عام 2026.

⁵ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

³ تقوم شركة أجنبية واحدة بمزاولة إعادة التأمين فقط.

⁴ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

4-3 التطورات المالية

أظهرت نتائج استبيان المصرف المركزي أن توجهات الائتمان لا تزال قوية في الربع الأول من عام 2026، من حيث طلب الشركات على الائتمان، وبدعم من احتياجات رأس المال العامل وأنشطة الاستثمار	خلال الربع الأول من عام 2026، ظلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان عند مستويات منخفضة نسبياً، وبمتوسط بلغ 35.7 نقطة أساس بالنسبة لأبوظبي و57.6 نقطة أساس بالنسبة لدبي خلال الربع الأول من عام 2026	في نهاية الربع الأول من عام 2026، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 6.6% على أساس سنوي، وفي أبوظبي بنسبة 1.6% على أساس سنوي
---	--	--

الجدول 6.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات (القيم في نهاية الفترة) أسواق الأسهم

أبوظبي					
الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
9,521	9,993	10,015	9,958	9,369	نقطة
%1.6	%6.1	%6.3	%9.9	%1.5	مؤشر أسعار الأسهم %، على أساس سنوي
2,767	3,140	3,110	3,094	2,932	مليار درهم
-%5.6	%4.6	%6.0	%10.6	%3.1	القيمة السوقية %، على أساس سنوي
89	126	80	96	83	مليار درهم
%7.7	%67.7	%3.8	%59.7	%23.9	القيمة المتداولة %، على أساس سنوي
دبي					
الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
5,434	6,047	5,840	5,706	5,096	نقطة
%6.6	%17.2	%29.7	%41.6	%20.0	مؤشر أسعار الأسهم %، على أساس سنوي
882	975	978	979	896	مليار درهم
-%1.6	%7.6	%29.4	%44.3	%22.9	القيمة السوقية %، على أساس سنوي
59	37	43	43	40	مليار درهم
%47.7	%11.9	%76.0	%99.1	%64.9	القيمة المتداولة %، على أساس سنوي

المصدر: هيئة سوق المال

الجدول 7.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2026	2025				
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
35.7	28.7	30.1	39.4	39.3	أبوظبي
57.6	50.6	55.0	58.4	59.3	دبي

المصدر: بلومبيرغ

ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، وبلغت القيمة السوقية للسوق 2.8 تريليون درهم.

وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 6.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026. وبلغت القيمة السوقية 0.9 تريليون درهم بنهاية الربع السنوي.

وتسلط الاستثمارات المتواصلة من قبل المؤسسات والأطراف الدولية الضوء على عمق الثقة في منصة السوق والرؤية على المدى الطويل لأسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوات مبادلة مخاطر الائتمان

شهدت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي ارتفاعاً من 28.7 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2025 إلى 35.7 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2026. وتظل مستويات علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض مخاطر اقتصادها، وصلابة وضعها المالي، وما لديها من مصدات كبيرة في صناديق الثروة السيادية. ويظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما ارتفعت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لدبي من 50.6 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2025 إلى 57.6 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2026، وظلت عند مستويات منخفضة نسبياً.

استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجهات الائتمان

شهدت أوضاع الائتمان بعض التراجع خلال الربع الأول. وفي حين ارتفع الطلب على القروض من قطاع الأعمال بشكل طفيف، ظل الطلب على القروض الشخصية مستقرًا دون تغيير يُذكر. وجاء الطلب على ائتمان قطاع الأعمال مدعوماً باحتياجات رأس المال العامل وأنشطة الاستثمار، في حين تأثر الطلب على القروض الشخصية بحالة من الحذر تجاه الأوضاع الاقتصادية والعوامل الموسمية. كما تراجعت الرغبة على الإقراض في كل من قطاعي الأسر والشركات، في ظل توقعات أكثر تحفظاً على المدى القريب وانخفاض رغبة المؤسسات المالية بتحمل المخاطر. وبالنسبة للفترات المستقبلية، من المتوقع أن تظل أوضاع الائتمان مستقرة عند مستويات منخفضة نسبياً خلال الربع السنوي التالي.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبدالله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
--	--	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:
الهاتف المجاني: 800 22823
الهاتف: +9712-6652220
الفاكس: +9712-6652504